

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

P. O. Box 3243, Addis Ababa, ETHIOPIA Tel.: (251-11) 5182402 Fax: (251-11) 5182400
Website: www.au.int

مؤتمر الاتحاد الأفريقي

الدورة العادية الثالثة والعشرون

ملايو، غينيا الاستوائية، 26-27 يونيو 2014

الأصل: إنجليزي

(تمت ترجمتها بواسطة الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران)

ASSEMBLY/AU/17 (XXIII)

ورقة مسائل حول الإدماج الرسمي للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في هيكل الاتحاد الأفريقي

ورقة مسائل حول الإدماج الرسمي للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في هياكل الاتحاد الأفريقي

مقدمة:

(1) الغرض من الورقة المقدمة حالياً:

1. نود الإشارة إلى أن مؤتمر الاتحاد الأفريقي قد اصدر في شهر يوليو 2008 فى الجلسة الحادية عشر والتي عقدت فى مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، قرارا يتضمن من جملة الأمور أن تكون هياكل الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران متمثلة فى منتدى وفريق وأمانة الآلية جزءاً من عمليات وهياكل الاتحاد الإفريقي وكذلك توفير الاساس التشريعي للجهود المستمرة المبذولة على كافة مستويات الآلية لدمجها رسميا بالاتحاد الأفريقي.
2. ووفقا لما سبق، وفى ظل الجهود المبذولة لتفعيل قرار الاتحاد الأفريقي السالف الذكر، فإن الورقة المقدمة تحتوى على مناقشة قضايا من شأنها أن تشكل مضمون اقتراح يحدد شكل دمج الآلية بهياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي فضلا عن التدابير العملية المتعلقة بذلك. وقد تم اعداد هذه الورقة للنظر فيها واعتمادها اولاً من قبل اللجنة الفنية التابعة للجنة الفرعية لنقاط الاتصال المحورية الاربعة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران (وفقا لما حدد فى اجتماع لجنة الاختيار لنقاط الاتصال المحورية الذى عقد فى مدينة أديس ابابا بتاريخ 4 مايو 2012) وذلك قوبيل تقديمها فى شكل مشروع اقتراح إلى لجنة الاختيار والتحديد لنقاط الاتصال المحورية ومن ثم إلى كامل لجنة نقاط الاتصال المحورية وأخيراً إلى أعلى مستوى بالآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران وهي لجنة رؤساء الدول والحكومات المشاركة والمعروفة باسم " منتدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران " أو " المنتدى " وبعد اعتماد المنتدى للورقة سوف يقدم الاقتراح بصورة موسعة على مؤتمر الاتحاد الأفريقي بكافة أعضاءه.
3. يشكل هذا الاقتراح فى الواقع تنويجا لمشاورات استشارية مكثفة أجرتها الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء بذاتها بهدف دمج الآلية وجميع مستوياتها وعلى رأسها منتدى الآلية ولجنة نقاط الاتصال المحورية والجان الفرعية المختلفة مثل لجنة الاختيار والتحديد واللجنة الرباعية واللجنة الفنية فضلا عن فريق الشخصيات البارزة والأمانة والعمل جنباً إلى جنب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.
4. يتركز الهدف من تقديم المقترح إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي فى تمكين رؤساء دول المنتدى من عقد المشاورات مع أقرانهم بالاتحاد الأفريقي ليتمكنوا معا من وضع تعريف مشترك والشروط والاحكام فضلا عن القواعد القانونية والإجراءات والمبادئ التى بموجبها ينبغي تحقيق دمج/ ضم الآلية بالاتحاد الأفريقي، مع الأخذ فى الاعتبار بوجهة

نظر الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بأن يتم تشكيل عملية الدمج/الضم بطريقة تسمح في الوقت نفسه بانضمام الآلية الأفريقية رسمياً كمؤسسة مستقلة داخل الاتحاد الأفريقي.

5. لذا فإن المنتدى يسعى في الحصول على إقرار نهائي ورسمي من المؤتمر في هذا الشأن، وذلك من خلال اعتماد قرار نهائي يحدد حدود ومدى الاستقلالية المطلوبة.

2) الجذور التاريخية: الاتحاد الأفريقي بمثابة المؤسسة الرئيسية:

6. من حيث الجذور والاصول التاريخية، فمن الجدير بالذكر بأن الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ليس فقط تتمتع حالياً بعضوية طوعية لأكثر من نصف الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي ولكنها في الواقع أيضاً قد أنشأت بصورة غير مباشرة بقرار من منظمة الوحدة الأفريقية ثم اعتمدت من قبل الاتحاد الأفريقي.

7. في الواقع، كانت المراجع المتعلقة بالديمقراطية ومبادرة الحكم السياسي وكذلك الحكم الاقتصادي والمؤسسي جزءاً لا يتجزأ عن برنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية سابقاً خلال الجلسة الأخيرة لها رقم (37) والتي عقدت في مدينة لوساكا، زامبيا في شهر يوليو 2001. وقد قام الاتحاد الأفريقي في الجلسة الافتتاحية التي عقدت في مدينة ديرين بجنوب أفريقيا في العام التالي في شهر يوليو 2002، باعتماد وكالة نيباد كبرنامج للاتحاد الأفريقي وذلك من خلال إعلان " تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" مع تشجيع الدول الأعضاء في الوقت نفسه على اعتماد إعلان نيباد حول الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي والمؤسسي فضلاً على الانضمام إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، وفي الواقع من خلال إعلان الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي والمؤسسي الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات عام 2002، وافقت الدول الاعضاء بالاتحاد الأفريقي على إنشاء " الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران على أساس الانضمام الطوعي.

8. تحدد الوثيقة الأساسية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، والتي اعتمدها مؤتمر الاتحاد الأفريقي الذي عقد في مدينة ديرين عام 2002، مهام الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء على النحو التالي: " ضمان تطابق وتوافق سياسات وممارسات الدول المشاركة مع القيم والقوانين والمعايير الواردة في الإعلان حول الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي والمؤسسي.

9. علاوة على ذلك، يمكن اعتبار الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بمثابة أمر جوهري للاتحاد الأفريقي وخاصة بالنظر إلى أهدافها كما وردت في إحدى الوثائق الرئيسية المرفقة بالاعلان المذكور أعلاه، وهي " الأهداف والمعايير والمقاييس والمؤشرات" حيث تتضمن قضايا تمثل جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال الاتحاد الأفريقي هذا بالإضافة إلى إلى سلسلة من الأدوات والمعايير القانونية الأساسية للاتحاد الأفريقي بما في ذلك القانون التأسيسي الذي بموجبه تم إنشاء الاتحاد الأفريقي وغيره من المعاهدات والبروتوكولات^{1.5}.

10. في الفترة التي تلت مباشرة اعتماد مؤتمر الاتحاد الأفريقي للقرار المشار إليه أعلاه، أشار مؤتمر الاتحاد الأفريقي إلى أنه مازال يتابع التطورات في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، وذلك عندما اعتمد خلال القمة التي عقدت في مابوتو، موزمبيق في شهر يوليو 2003، قرارا حيث " رحب فيه بالتقدم المحرز بالآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ولا سيما انضمام عدد من الدول الاعضاء بالاتحاد الأفريقي إلى الآلية فضلا عن تعيين فريق الشخصيات البارزة: و" حث الدول الأعضاء الأخرى بالاتحاد الأفريقي الانضمام إلى الآلية". كذلك، اعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي في العام التالي 2004 قرار مماثل مرة أخرى، وذلك عندما " نوه بالتقدم الكبير الذي أحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران وخصوصا في ضوء زيادة عدد أعضائه وبدأ أول عمليات مراجعة الأقران بالفعل.

11. حفاظا على الروابط التاريخية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بالاتحاد الأفريقي، كلف مؤتمر الاتحاد الأفريقي رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتشاور مع رئيس لجنة التنفيذ لرؤساء الدول لوكالة نيباد وعقد اتفاقية المضيف المؤقتة مع جمهورية جنوب أفريقيا بشأن استضافة أمانة نيباد (بوصفها الامانة المؤقتة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران). ثم حصلت الامانة على الوضع القانوني يؤهلها أن تصبح" مكتب الاتحاد الأفريقي يعمل خارج المقر الرئيسي" لفترة مؤقتة لمدة ثلاث سنوات أو إلى أن يحين الوقت الذي يتم فيه التشغيل الكامل لهياكل الاتحاد الأفريقي ذات الصلة.

أولا- انفصال الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران عن نيباد والتبعات المترتبة على الآلية:

12. قد يكون مناسبا الإشارة إلى أنه على الرغم من طلب مؤتمر الاتحاد الأفريقي أن يقوم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتشاور مع رئيس نيباد لتفعيل طلب دمج نيباد بهياكل الاتحاد الأفريقي، حددت الدورة الاستثنائية التي

هذا يشمل منع ومكافحة الأزمات، تشجيع وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية الواردة في كافة وثائق الحقوق الدولية والاتحاد الأفريقي وتشجيع وحماية حقوق الطفل وحقوق اللاجئين وتشجيع السياسات الاقتصادية الكبرى التي تدعم التنمية المستدامة ومكافحة الفساد والاسراع في تحقيق التلاحم الاقليمي، إلخ. كما تمت الإشارة أيضا إلى بعض الأدوات مثل الميثاق الأفريقي لحقوق الانسان والبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والامن والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ومعاهدة أبوجا لإنشاء المجتمع الاقتصادي الأفريقي والمعاهدات ذات الصلة والبروتوكولات.

عقدت في الجزائر في 21 مارس 2007 حول نيباد، على أن الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لا ينبغي أن تدرج في عملية دمج نيباد بهياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي، وأشارت إلى أن الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ينبغي أن تظل على وضعها الحالي وبالتالي ظلت الآلية خارج عملية دمج نيباد بالاتحاد الأفريقي وفي يناير 2010 تم الاعلان عن دمج نيباد بالاتحاد الإفريقي بقرار من الاتحاد الأفريقي⁶ وأصبحت "الجهاز التنفيذي للاتحاد الأفريقي" مع عدم الإشارة إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران⁷.

13. ووفقاً لمهامها (كما هي موضحة أدناه) فإن وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق مكلفة بدعم واستكمال تنفيذ سياسات وبرامج الاتحاد الأفريقي حيث تقع المسؤولية النهائية لجدول الأعمال التنموية للقارة على عاتق مفوضية الاتحاد الأفريقي.

14. على عكس الوضع المتعلق بالآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، يجدر الإشارة إلى أن العامل الرئيسي الذي شجع الدعوة إلى إدماج النيباد بهياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي، قد يكون القلق في ذلك الوقت من عدم توفر الوضوح فيما يتعلق بمهام الاتحاد الأفريقي والنيباد وذلك على الرغم من القرارات المتعددة للاتحاد الأفريقي والتي شددت فيها على أن النيباد برنامج، وكان الرأي السائد بعد ذلك بأن مفوضية الاتحاد الأفريقي تتولى مهام موسعة تتضمن تعزيز التكامل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولذا لديها إدارات تتولى قطاعات اقتصادية- اجتماعية محددة تعكس المجالات ذات الأولوية لنيباد. ونشأ جدالاً بأن عدم توفر الوضوح أدى إلى التداخل وعدم التنسيق في صياغة وتنفيذ البرامج وتمت الإشارة إلى أن هذا الوضع قد نشأ نتيجة أن عملية وضع هياكل وبرامج نيباد قد تمت في نفس الوقت الذي تم فيه إنشاء الاتحاد الأفريقي.

15. حيث أن لا يبدو أن هناك مسائل/ قضايا تتعلق بمهام الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، ومفوضية الاتحاد الأفريقي في مجال الحكم، يكون من المعقول القول بأن هناك إجماعاً داخل الاتحاد الأفريقي حول الهيكل التصميمي للآلية للاستمرار في تولى المسؤولية الكاملة في مجال الحكم في القارة والتي منحها إياها الاتحاد الأفريقي⁸.

6: المرجع مؤتمر/ الاتحاد الأفريقي/ ديسمبر 2839) بعنوان " قرار حول دمج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بهياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك إنشاء وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق
7: مهمة نيباد وفقاً لما ورد في قرار دمج وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق بهياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي هي: تشغيل تنفيذ برامج ومشاريع الأولوية الإقليمية والقارية، حشد الموارد والشركاء لدعم تنفيذ مشاريع وبرامج الأولوية، إجراء وتنسيق البحوث وإدارة المعرفة، رصد وتقييم تنفيذ البرامج والمشاريع، نشر رؤية وقيم ومبادئ نيباد والاتحاد الأفريقي
8²: برجاء الاطلاع على الوثائق الاساسي

ثانياً- الدروس التي يمكن أن تستفيد منها الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران من عملية ادماج النيباد:

16. شدد أول اجتماع عقد للجنة الاختيار لنقاط الاتصال المحورية في 4 مايو 2012 بأديس أبابا، وكذلك اجتماع المتابعة للجنة الفنية الذي عقد في 19 مايو 2012، على أهمية الرجوع إلى عملية النيباد للاستفادة منها ومن أجل تحديد الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه التجربة، وعلى الرغم من الفصل بين النيباد والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، إلا أن يمكن استخلاص بعض الدروس من تجربة النيباد والاستفادة منها في عملية ادماج الآلية. ويمكن تبرير هذا النهج على أساس وجود بعض القواسم المشتركة في عمليات التكامل المؤسسي ولا سيما في حالات معينة مثل النيباد والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران فكلاهما ينبثقان من أصول تاريخية مشتركة وهجرتهما تجرى داخل منظمة أساسية مشتركة وهي الاتحاد الأفريقي ومع ذلك يجب الأخذ في الاعتبار بالمهام المختلفة لكل منهما فضلا عن العواقب التي تنجم عن درجة استقلالية وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق من جهة ونوع الاستقلالية الذي تسعى إليه الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران من جهة أخرى.

17. من حيث تاريخ عملية إدماج النيباد، تجدر الإشارة إلى أن قمة الاتحاد الأفريقي الثانية التي عقدت في مابوتو، بموزمبيق في شهر يوليو 2003، اعتمدت قرارا بتكليف رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالعمل مع رؤساء دول وحكومات اللجنة التنفيذية (HSGIC) نحو دمج نيباد بهياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي، وحدد القرار مضي العملية بعدد من الطرق تشمل إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة نيباد للتخطيط والتنسيق وخاصة فيما يتعلق بتنسيق ومواءمة البرامج وشروط الخدمة وقواعد التوظيف والإدارة المالية لوكالة نيباد للتخطيط والتنسيق مع قرارات مفوضية الاتحاد الأفريقي. كما تم التأكيد أيضاً على إبرام اتفاق البلد المضيف بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة جنوب أفريقيا للقيام بأداء أمانة النيباد في ذلك الحين. في ضوء ما سبق تم اتخاذ عدد من الإجراءات من بينها بدء المفاوضات للتوصل إلى اتفاق البلد المضيف وتعيين رئيس مجلس الإدارة لأمانة نيباد وذلك في يوليو 2009.

18. في غضون ذلك، تم أيضاً تنظيم سلسلة من الاجتماعات، بما في ذلك عقد مؤتمر النيباد في الجزائر في مارس 2007، ومؤتمر استعراض النيباد الذي عقد في داكار/ نيسان في 22 ابريل 2008 بهدف توضيح القضايا المتعلقة بالمضي قدماً، حيث أن ذلك يعتبر المرة الأولى لحدوث هذا النوع من التكامل في الاتحاد الأفريقي.

19. تميزت الفترة ما بين اعتماد القرار النهائي من قبل القمة الأفريقية في هذا الشأن، والتقدم في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأفريقي، بعدد من المعالم شملت تعيين رئيس مجلس أمانة النيباد واستخدام شعار الاتحاد الأفريقي مع شعار النيباد في جميع الاجتماعات والوثائق وكذلك استخدام علم الاتحاد الأفريقي في مكاتب النيباد.
20. كما تضمنت الفترة أيضا عملية فصل أمانة النيباد ماليا من **DBSA**، ووضع نظام مالي لها وفقا للقواعد والأنظمة والسياسات والممارسات الموضوعة للاتحاد الأفريقي. وتم تسهيل ذلك من خلال زيارات العمل لموظفي الاتحاد الأفريقي بهدف نقل المعرفة والمهارات العملية في هذا المجال.
21. كما بدأ العمل في فصل النيباد إداريا عن **DBSA**، تم ذلك من خلال زيارات عمل مماثلة من موظفي الاتحاد الأفريقي في المجالات المعنية تهدف في جملة الأمور إلى اعتماد أمانة النيباد للمعايير والقواعد بالاتحاد الأفريقي فيما يختص بشئون الموارد البشرية بما في ذلك تلك الواردة في النظام الاساسي لتعيين موظفي الاتحاد الأفريقي وإجراءات تحديد الرواتب بمفوضية الاتحاد الأفريقي والتطوير المشترك لنيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي في صياغة العقود واعتماد إجراءات إدارة السفر لمفوضية الاتحاد الأفريقي وكذلك القواعد والاجراءات والسياسات الواردة في دليل المشترك للاتحاد الأفريقي ونظم الاتصالات الداخلية والمراسلات.
22. كما تم أيضا اعتماد بروتوكول الاتحاد الأفريقي وإصدار جواز سفر الاتحاد الأفريقي للموظفين المعنيين بأمانة النيباد.
23. تمثلت إحدى السمات الأخرى لعملية إدماج النيباد الشاملة في تكليف مفوضية الاتحاد الأفريقي فريق من الاستشاريين بإجراء دراسة فنية، حيث أنه كان بحاجة لهذه الدراسة لعدم وجود خبرات سابقة في هذا الأمر يمكنه الاعتماد عليها.
24. شملت هذه الدراسة الفنية إجراء عملية واسعة من المشاورات بمجرد أن تكتمل، وقد أكدت القمة الأفريقية الثانية عشر التي عقدت في يناير 2009، الحاجة إلى مثل هذه الدراسة وتعميمها على جميع هياكل الحوكمة بالاتحاد الأفريقي/النيباد (أي المجلس التنفيذي ورؤساء دول وحكومات اللجنة التنفيذية HSGIC واللجنة التوجيهية لنيباد ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والمفوضيين). للإطلاع عليها وتأمين إجراء مشاورات موسعة وكافية حولها وذلك قبل تقديمها لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للتقرير النهائي".

ثالثا - الاختلافات الرئيسية بين عملية دمج النيباد والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ترجع إلى التمييز بين "الاستقلالية" التي تسعى إليها الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران و "المرونة" الممنوحة لنيباد.

25. تركزت إحدى القضايا الأساسية أثناء عملية إدماج النيباد بالاتحاد الأفريقي، في مدى استقلالية هيكل النيباد وتبعاً لذلك فإن الاختلافات الرئيسية التي تنشأ من المقارنة بين دمج النيباد والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران يتوقف على "الاستقلالية والحكم الذاتي" الذي تسعى إليه الآلية والذي يتميز عن "المرونة" التي منحت إلى نيباد، حيث أنه في حين منح نيباد (وخاصة وكالة التخطيط والتنسيق) درجة معينة من الاستقلالية والحكم الذاتي وصفت بال "المرونة" من قبل قرارات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، إلا أن الآلية تسعى في الحصول على درجة أعلى من الاستقلالية والحكم الذاتي، وتجدر الإشارة إلى تكليف مؤتمر الاتحاد الأفريقي الثاني الذي عقد في يوليو 2003، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتشاور مع رؤساء دول وحكومات اللجنة التنفيذية (HSGIC) لتفعيل دمج النيباد بالاتحاد الأفريقي " بالمرونة المطلوبة" وتم بالمثل من خلال القرار رقم 283 الذي اعتمد في الدورة الرابعة عشر لمؤتمر الاتحاد الأفريقي الذي عقد في يناير 2010، وضع العملية الرسمية لدمج النيباد وطلب من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي منح وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق المنشأة حديثاً " المرونة الكافية واللازمة لتأدية مهامها" والحفاظ على هوية برامج النيباد داخل الاتحاد الأفريقي، أي كما لو كان "مخولاً بممارسة السلطة الإشرافية" على الوكالة.

حالة الاستقلالية والحكم الذاتي للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

26. في الوقت ذاته، بزغ بالفعل مفهوم الحكم الذاتي للآلية، حيث أنه في القمة الثامنة لمنتدى الآلية التي عقدت في أديس ابابا بأثيوبيا في يناير 2008، أوصى رؤساء دول منتدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في جملة أمور، أن يتخذ الاتحاد الأفريقي قراراً رسمياً للاعتراف بالآلية باعتبارها " مؤسسة مستقلة" للاتحاد الأفريقي، كما وصف أمانة الآلية بال "المستقلة" فيما يتعلق بطلب أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي رسمياً بالطلب من حكومة جنوب أفريقيا باستضافة الآلية.

27. على خلفية أن هناك بالفعل توافق في الآراء على أعلى المستويات داخل الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، فيما يختص بمسألة الاستقلال والحكم الذاتي، تجدر الإشارة إلى أن الدوافع للدعوة لمثل هذه الاستقلالية يتركز في شقين، الأول: الطابع الطوعي لعمليات الآلية والانضمام للعضوية والذي أدى إلى ضرورة إعداد ووضع ميزانيات مستقلة تتضمن في أحكام إجراءات التشغيل، وعلى وجه الخصوص الفقرة 11 التي تحتوي على نصوص

بشأن مسؤوليات نقاط الاتصال المحورية فى تعبئة الموارد والميزانية. ثانيا: الطبيعة الحساسة لمهام الآلية والتي تتطلب العمل مع توفر قدر من الاستقلال لتحقيق التركيز اللازم فى تنفيذ برامجها.

الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران باعتبارها وكالة متخصصة للاتحاد الأفريقي:

28. بناءً على مفهوم أن الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران هي مؤسسة متخصصة ينبغي أن تحصل على الاستقلالية والحكم الذاتي، اقترح أيضاً أن تسمى بالـ "الوكالة المتخصصة" للاتحاد الأفريقي. يتركز التحدى المتأصل فى تحقيق ذلك فى أن الاتحاد الأفريقي لم ينظر بعد فى معايير منح هذا الوضع الخاص واعتمادها. ومع ذلك من حيث المبدأ فإن غياب هذه المعايير لا يستبعد الآلية من السعي إلى تحقيق مؤسسة مستقلة وفريدة. فى الواقع ما يمكن أن تقوم به الآلية هو السعي إلى أن تمنح معظم أو بعض الخصائص والصفات المعتاد أن تتمتع بها الهيئات ذات المهام المتخصصة ومن بينها عادة الحكم الذاتي كما هو متبع فى الأنظمة الدولية الأخرى خارج الاتحاد الأفريقي مثل الأمم المتحدة.

29. هذه الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ويبلغ عددها خمسة عشر وكالة، لها مهام محددة يؤدونها بالنيابة عن الأمم المتحدة، وتتراوح هذه الوكالات ما بين المستقلة تماماً والمتمتعة بحكم شبه ذاتي ولديها المدراء والتنفيذيين والادارات والميزانيات الخاصة بها وتنشأ كل على حدة وفقاً لاحكام الميثاق الذى توضع أو مواد الاتفاق، وبالتالي لا تتطلب موافقة الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، وقبل إنشاء هذه الوكالات المتخصصة فإن العضوية هو أيضاً على أساس طوعي، علاوة على ذلك فى حين أن بعض هذه الوكالات تم إنشاؤها فى الاصل من قبل الأمم المتحدة إلا أن البعض الآخر على سبيل المثال، اثناء تأسيس الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) فى باريس عام 1865 باسم الاتحاد الدولي للبرق/التلغراف (حصلت على اسمها الحالي عام 1934) أصبح وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة عام 1947. وبالمثل فإن منظمة العمل الدولية (ILO) التى أنشأت عام 1919 كجزء من معاهدة فرساي (التي انتهت الحرب العالمية الاولى) أصبحت فى وقت لاحق وكالة متخصصة للأمم المتحدة عام 1946. ومن ناحية أخرى فإن منظمة اليونسكو، أنشئت عام 1946، أي بعد عام واحد فقط من تأسيس الأمم المتحدة و فقط بعد عقد مؤتمر الأمم المتحدة.

30. ترتبط هذه الهيئات بالأمم المتحدة من خلال اتفاق خاص "للعلاقات" حيث على سبيل المثال يتم تحديد عدد من الخصائص بما فى ذلك وليس على سبيل الحصر، تبادل التمثيل فى اجتماعات الهيئات الادارية المعنية للوكالة

المتخصصة والأمم المتحدة (مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة)، واقترح بنود جدول الاعمال للأجهزة الرئاسية لكل منهم، وتنفيذ توصيات الأمم المتحدة للوكالات المتخصصة فيما يتعلق بالأمور المتصلة بمجالات اختصاصها وإعداد التقرير بشأنها، وتبادل المعلومات والوثائق حول المبادرات والتطورات السياسية في مجالات الاختصاص ونقل التقارير المطلوبة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

التواصل المؤسسي مع أجهزة الاتحاد الأفريقي والعلاقات مع مؤسسات الاتحاد الأفريقي الأخرى

أ. التواصل المؤسسي بين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والأجهزة السياسية والإدارية بالاتحاد الأفريقي: المؤتمر واللجنة التنفيذية واللجان الفنية المتخصصة والمفوضية الخ.

31. حالما يتم التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ على إنشاء الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران كهيئة مستقلة داخل الاتحاد الأفريقي، فإن المهمة تظل في تحديد مدى وحدود الحكم الذاتي والاستقلالية في إطار "تواصل مؤسسي أو علاقات قانونية تنشأ بينها"، (أو مستويات مختلفة منها أي المنتدى ونقاط الاتصال المحورية وفريق الآلية والأمانة) من جهة وأجهزة السياسة للاتحاد الأفريقي الموسع وهي المؤتمر واللجنة التنفيذية واللجان الفنية المتخصصة (أي اجتماعات/ مؤتمرات القطاعات الوزارية) والمفوضية على النحو المنصوص عليه في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. هذه الأجهزة للاتحاد الأفريقي من شأنها أن تكون نظراء العناصر المعنية للآلية المذكورة أعلاه، حيث أن بالنظر إلى ما هو منصوص عليه في الفقرة 5 من إجراءات التشغيل، فإن المنتدى ونقاط الاتصال المحورية والأمانة يمثلون عناصر "السياسة والإدارة" للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران. وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات التشغيل على النحو الذي اعتمده المنتدى في يناير 2012، لا تحمل أي إشارة إلى القضايا القائمة أو المقترحة بشأن الروابط المؤسسية بين عناصر الآلية الأفريقية والأجهزة المختلفة⁹.

32. في المقابل، فيما يختص بوكالة نيباد للتخطيط والتنسيق، تجدر الإشارة إلى أن المؤتمر الأفريقي في دورته الثانية التي عقدت في مابوتو بموزمبيق في يوليو 2003، كلف اللجنة التوجيهية لنيباد بالتشاور مع رؤساء دول وحكومات اللجنة التنفيذية (HSGIC) بإقامة الروابط الملائمة بين اللجنة التوجيهية لنيباد والأجهزة المعنية بالاتحاد الأفريقي بما في ذلك لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي وذلك لضمان حدوث التكامل في عمل رؤساء دول وحكومات اللجنة التنفيذية (HSGIC).

في الواقع يرد المرجع الوحيد من إجراءات التشغيل للاتحاد الأفريقي في الفقرة 60، والتي تنص على "ينبغي أن تتمتع أمانة الآلية وأعضاء الفريق في البلد المضيف بالامتيازات والحصانات والتسهيلات اللازمة لممارسة الاستقلال في تأدية مهامها، وفقا للاتفاقية العامة بشأن امتيازات وحصانات منظمة الوحدة الأفريقية واتفاقية فيينا لعام 1961: 3 9 بشأن العلاقات الدبلوماسية.

التواصل بين منتدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومؤتمر الاتحاد الأفريقي

33. الجهاز النظير للاتحاد الأفريقي في الآلية هو المنتدى، الذي بحكم الفقرة 6 من إجراءات التشغيل مخول بتولى " المسؤولية الشاملة للآلية".

34. بالتأكيد على أهمية الاستقلال الذاتي للآلية، قد يكون من المفيد مقارنة علاقات الآلية المقترحة مع المؤتمر الأفريقي من جهة بعلاقة الجهاز الاعلى لنيباد وهي اللجنة التوجيهية لرؤساء الدول والحكومات HSGOC (اللجنة التنفيذية لرؤساء الدول والحكومات (HSGIC) سابقا) ومؤتمر الاتحاد الأفريقي من جهة أخرى. في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن مؤتمر الاتحاد الأفريقي الرابع عشر الذي عقد في مدينة سرت- ليبيا، في يناير 2010، قرر في جملة أمور وبناء على التوصيات المقدمة من اجتماعات رؤساء دول وحكومات اللجنة التنفيذية (HSGIC) ال 21 و ال 22، أن تظل اللجنة التنفيذية لرؤساء الدول والحكومات (HSGIC) لجنة فرعية للاتحاد الأفريقي¹⁰ تعمل على توفير : القيادة السياسية والتوجيه الاستراتيجي لبرنامج نيباد" وتقدم توصياتها للمؤتمر للموافقة عليها. في الواقع عند تقديم اللجنة التوصيات في الدورة الثالثة عشر للاتحاد الأفريقي أكد رئيس اللجنة التنفيذية (HSGIC) ورئيس الوزراء الأثيوبي معالي/ملس بأن اللجنة التنفيذية "تعمل وفقا للتفويض الممنوح لها من قبل الاتحاد الأفريقي" كما أكد على أن "اللجنة التنفيذية لا تتأخذ القرارات النهائية ولكنها تقدم توصياتها إلى الاتحاد الأفريقي لإقرارها".

35. في المقابل، يصبح من الضروري تحديد العلاقة بين المنتدى والاتحاد الأفريقي بطريقة تكفل استقلالية الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، بينما في الوقت نفسه تحافظ على الروابط بين المنتدى والاتحاد الأفريقي. سوف يستمر المنتدى بموجب الفقرة 8 من إجراءات التشغيل في " النظر في تقارير المراجعة (القطرية) وإجراء مراجعة الأقران واتخاذ القرارات من تلقاء نفسه فيما يختص بإدارة الآلية"، وبالتالي لن يتم اعتبار المنتدى بمثابة لجنة فرعية للاتحاد الأفريقي يرفع التوصيات إلى الأخير. بل يمكن اعتباره بمثابة آلية تسمح لرؤساء دول المنتدى بتقديم تقارير منتظمة عن أنشطتها تشمل نتائج بعثات مراجعة الأقران، وهناك حاجة للتأكيد على أن تقديم المنتدى التقارير للاتحاد الأفريقي سيكون بغرض العلم فقط وليس بهدف الحصول على موافقة الاتحاد الأفريقي أو المصادقة على أنشطة المنتدى. وهذا من شأنه أن يؤكد على الطبيعة الطوعية للانضمام إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ويضمن استقلالية المؤسسة. إحدى الطرق التي يمكن⁴ اتباعها لتعزيز ادماج المنتدى بالاتحاد الأفريقي دون

⁴10: ولكن مع تغيير الاسم إلى لجنة التوجيه لرؤساء الدول والحكومات

المساس باستقلالها الذاتي تكون من خلال التبادل الدوري للمعلومات بين الجهازين في الفترات الفاصلة قبل وبعد جلسات كل منها.

36. علاوة على ذلك، ممارسة تقديم التقارير للاتحاد الأفريقي الذي يضم جميع الدول الأعضاء في المنظمة سيعمل أيضاً على تعزيز قدرة الآلية في التوسع من خلال المعلومات وعرض قيمة العمل الذي تقوم به لتعزيز أفضل ممارسات الحوكمة في أفريقيا للدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى الآلية وبالتالي تشجيعهم على الانضمام وفي الواقع يجب أن يعمل الإدماج في الاتحاد الأفريقي نحو تعزيز فهم أفضل للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.

37. يمكن العمل أيضاً نحو تأسيس مبدأ التمثيل المتبادل من خلال حضور رئيس الاتحاد الأفريقي اجتماعات المنتدى والجدير بالذكر أن مؤتمر الاتحاد الأفريقي الحادي عشر الذي عقد في شرم الشيخ في يونيو/يوليو 2008 قد اتخذ قراراً مماثلاً فيما يتعلق باللجنة التنفيذية لرؤساء الدول والحكومات (HSGIC).

38. في ضوء الاقتراح المذكور أعلاه، قد يكون من المناسب الإشارة إلى الوثيقة الرئيسية الملحقة بمذكرة التفاهم وهي "منظمة وعمليات الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران" والتي تنص على أن المنتدى من جملة أمور ينبغي أن "يرفع تقارير الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران إلى هيكل الاتحاد الأفريقي المناسبة وفي الوقت الملائم" وعرضها على عامة الشعب من خلال أمانة الآلية وتقارير مراجعة الأقران والبيانات الصحفية المتعلقة بها¹¹.

التواصل بين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والمجلس التنفيذي:

39. علاوة على ما سبق، من المفيد توضيح الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها أن تتواصل الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران متمثلة في لجنة نقاط الاتصال المحوري (تتألف من الوزراء وكبار الشخصيات الممثلة عن رؤساء الدول والحكومات) مع اللجنة التنفيذية، وبالنظر إلى أن الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران تمارس الاستقلالية في عملياتها المتعلقة بأعداد الميزانية ووضع برامج العمل واعتمادها، قد يكون من المناسب اقتراح أن تشمل العلاقات بين المنتدى واللجنة التنفيذية عقد مشاورات بينهما من وقت لآخر، والجدير بالذكر أن هذا الاقتراح قد عرض في اجتماع لجنة الاختيار/التحديد الذي عقد في اديس ابابا في 4 مايو 2012.

40. فى المقابل، يختلف وضع وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق، حيث أن القرار النهائي لدمج النيباد الذى اعتمد فى الدورة الرابعة عشر للاتحاد الأفريقي عام 2010، لم يشير إلى علاقاتها بالمجلس التنفيذي ولكن فى وقت سابق خلال اجتماع المؤتمر الأفريقي فى مابوتو عام 2003، كلف المؤتمر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتشاور مع رئيس اللجنة التنفيذية لرؤساء الدول والحكومات HSCIG، " بإقامة الروابط الملائمة بين اللجنة التوجيهية لنيباد والأجهزة المعنية فى الاتحاد الأفريقي بما فى ذلك لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي لضمان حدوث التكامل فى عمل رؤساء دول وحكومات اللجنة التنفيذية (HSGIC)، وفى الواقع بسبب قيام المجلس التنفيذي بالمهام الادارية والمالية بوكالة نيباد للتخطيط والتنسيق فإن هناك روابط اتصال بين الطرفين.⁵

العلاقة بين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ولجنة الممثلين الدائمين:

41. الجدير بالذكر بأن فيما يختص بلجنة الممثلين الدائمين، فإن لجنة الاختيار والتحديد قد أعربت فى الاجتماع الذى عقد فى أديس ابابا فى 4 مايو 2012 بأن لجنة الممثلين الدائمين لا يمكن أن تكون الهيئة المناظرة للجنة نقاط الاتصال المحوري حيث أن الغالبية العظمى من أعضائها من الوزراء وبأن المجلس التنفيذي هو الأنسب لهذا المركز.

42. نشأت مسألة العلاقات بين وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق ولجنة الممثلين الدائمين فى المقام الاول نظرا لتولى الأخيرة الشئون الادارية والأنشطة المتعلقة بالميزانية لوكالة نيباد، ولكن الوضع مختلف فيما يختص بالآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران حيث أنها تتمتع بالاستقلالية فى هذا الشأن.

43. ونظريا، فإن العلاقة بين لجنة الممثلين الدائمين والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران قد تتحقق فقط إن كان للأولى سلطة إدارية (على سبيل المثال لاعتماد هيكلها) أو ماليا لاعتماد ميزانيتها. وكما هو معروف تتولى لجنة الممثلين الدائمين مسئولية إقرار الموازنة لمختلف الهيئات الأخرى التابعة للاتحاد الأفريقي بصرف النظر عن مفوضية الاتحاد الأفريقي وتشمل وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق والمحكمة الأفريقية واللجنة الأفريقية لحقوق الانسان. أما فيما يختص باعتماد ميزانية الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران فإن الدول الأعضاء بالآلية المنضمة طوعا تدفع مساهمتها المالية مباشرة إلى الآلية بدلا من مفوضية الاتحاد الأفريقي. أي بدلا من لجنة الممثلين الدائمين أو المجلس التنفيذي، ويتوفر للآلية من خلال نقاط نقاط الاتصال المحورية السلطة فى اعتماد ميزانيتها وبرنامج العمل الخاص بها ويتم تقديمه لآمانة الآلية عوضا عن مفوضية الاتحاد الأفريقي. يحظى هذا المركز بالدعم

التشريعي وفقا للفقرة 11 من إجراءات التشغيل التي تنص على أن نقاط الاتصال المحوري " يجب أن تختص " في جملة أمور بإعداد الميزانية.

44. الجدير بالذكر أن اللجنة الممثلين الدائمين تشارك نفس الرأي بشأن سلطتها في العملية الادارية للآلية، ومن المناسب أن نذكر بأن في ديسمبر 2011، طلب رئيس فريق الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران من لجنة الممثلين الدائمين السماح له بحضور الاجتماع المقترح للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين حول الاصلاحات الهيكلية، وتم إبلاغ الآلية بأن اللجنة الفرعية للاصلاحات الهيكلية بعد النظر بعناية في رسالة فريق الآلية وقرارات مؤتمر القمة غير العادية للآلية الذي عقد في الجزائر عام 2007، قررت بأن " ليس من مهامها مناقشة الهيكل المقترح للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، ولذلك تم حذف هذا البند من جدول الأعمال وبالتالي ليست هناك حاجة أن يأتي وفد الآلية إلى أديس ابابا".

45. في المقابل، فإن تم دمج ميزانية وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق في الميزانية العامة للاتحاد الأفريقي وبالتالي سوف تتولى لجنة الممثلين الدائمين النظر في ميزانية الوكالة قبل عرضها على المجلس التنفيذي ثم البرلمان لاعتمادها. كما تتولى لجنة الممثلين الدائمين أيضا مسؤولية النظر والموافقة على هيكل نيباد قبل الموافقة عليه من قبل المجلس التنفيذي.

الاتصال بين أمانة وفريق الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومفوضية الاتحاد الأفريقي

46. تنص الفقرة 49 من إجراءات التشغيل على أن أمانة الآلية مسؤولة عن خدمة الفريق وذلك من خلال توفير السكرتارية وخدمات الدعم التقني والاداري والتنسيقي وأيضاً إعداد اجتماعات المنتدى ونقاط الاتصال المحوري. هنالك احتياج لتوضيح ما إذا كان ينبغي أن تعتبر أمانة الآلية جزءا من مفوضية الاتحاد الأفريقي، فمن المسلم به تمشيا مع استقلالية مؤسسة الآلية ككل، يصبح من الضروري أن تظل أمانة الآلية هيكل مستقل مسؤل أمام مختلف مستويات الآلية على النحو الوارد في الفقرة 49 من إجراءات التشغيل المشار إليه أعلاه، وليس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

47. يكون مناسباً أيضاً الإحاطة بأن (الفقرة 12) من إجراءات التشغيل تنص على أن نقاط الاتصال المحوري تتولى مسؤولية الإشراف على الامانة". وبالتالي فإن نقاط الاتصال المحورية تتولى مسؤولية "بين أمور أخرى": التوصية إلى منتدى الآلية وتعيين رئيس مجلس إدارة الأمانة وتقييم التخطيط للقضايا الإدارية الرئيسية للامانة والتغيرات التنظيمية".

48. فى المقابل، تتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي "الإشراف" على وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق، والجديد بالذكر فى هذا الصدد بأن الدورة الرابعة عشر للقمّة الأفريقية اعتمدت قراراً ينص على أن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي " له سلطة الإشراف" على وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق، ووفقاً لهذا المبدأ تم تعيين رئيس مجلس إدارة النيباد تبعاً للإجراءات بمشاركة مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيسها وممثلي الدول الأعضاء. وبناء على ذلك كلف رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس اللجنة التنفيذية فى الدورة العاشرة للبرلمان الأفريقي للإعلان عن منصب رئيس مجلس الإدارة، وتم الاتفاق على المهام الوظيفية بين مفوضية الاتحاد الأفريقية وأمانة النيباد ثم قام الطرفان بالإعلان عن الوظيفة عبر الموقع الإلكتروني لكل منهما، ومن خلال الدول الأعضاء. وبعد ذلك اختارت اللجنة التوجيهية لنيباد شركة دولية لإعداد قائمة قصيرة من المرشحين أرسلت إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، ثم أجريت المقابلات فى المقر الرئيسي لمفوضية الاتحاد الأفريقي وتألف الفريق الذى عقد المقابلات من ممثلين شخصيين عن الدول الخمس المنشأة لنيباد ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة التنفيذية، وتم اختيار المرشح الفائز ثم أعتمد البرلمان الأفريقي التعيين فى المؤتمر التالي.

49. فيما يتعلق بتنسيق الأنشطة بين وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق ومفوضية الاتحاد الأفريقي ولغرض المقارنة، يجدر الإشارة بأن مؤتمر البرلمان الأفريقي الذى عقد فى مابوتو عام 2003 كلف رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتشاور مع رئيس اللجنة التنفيذية من أجل " إضفاء الطابع الرسمي على علاقات العمل بين مفوضية الاتحاد الأفريقية وأمانة نيباد، وخاصة برامج التنسيق والموائمة". أوصى اجتماع اللجنة التنفيذية رقم 21 أيضاً بأن " علاقات العمل بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة نيباد يجب أن تجرى من خلال المشاورات بين رئيس اللجنة التنفيذية ومفوضية الاتحاد الأفريقي". والجدير بالإحاطة فى هذا السياق بأن هناك جهود تبذل من أجل تنسيق أنشطة إدارات ووحدات وخدمات مفوضية الاتحاد الأفريقي مع تلك لوكالة نيباد وتم حتى الآن عقد جلستين لموائمة وتنسيق برامج العمل بينهما عامي 2009 و 2011.

50. من خلال تجربة نيباد، ومع الأخذ فى الاعتبار الحاجة إلى توفير الاستقلالية المطلوبة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، فمن المستحسن فى سياق العلاقات بين الآلية ومفوضية الاتحاد الأفريقي أن يكون هناك تمثيل متبادل فى اجتماعات كل منهم بالإضافة إلى تبادل المعلومات بشأن الأنشطة.

51. قد أدى عدم وجود علاقات رسمية بين أمانة الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومفوضية الاتحاد الأفريقي فى بعض الأحيان إلى عدم تبادل المعلومات حول البرامج والازدواجية فى الأنشطة. وأدى ذلك إلى التنافس

على التمويل المحدود للمانحين. وفي هذا السياق هناك حاجة بأن تقوم أمانة الآلية بتنمية المشاورات الرسمية وآليات تبادل المعلومات مع مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز التنسيق والمواءمة. ومن الجدير بالذكر أن أحد الوثائق الرئيسية للآلية المرفقة بالاعلان بعنوان "منظمة وعمليات الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران" تنص على أن أمانة الآلية سوف تعمل مع وحدات مفوضية الاتحاد الأفريقي أو أجهزة الاتحاد الأفريقي ولا سيما في مجال التقييمات الفنية¹².

52. مع الإشارة بوجه خاص إلى بعثات مر⁶اجعة الأقران، بقيادة فريق الآلية وبدعم من الأمانة، وباشتراك شركاء مهمين آخرين مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ينبغي أن يشجع ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي على المشاركة.

53. بالتناول المبدئي للعلاقات بين أمانة الآلية والفريق من جهة ومفوضية الاتحاد الأفريقي من جهة أخرى، فمن الضروري أن يعمل رؤساء نقاط الاتصال المحوري والفريق والمنندى على إقامة قنوات الاتصال والتشاور مع رئيس ونائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والمفوضين المعنيين عند الاقتضاء.

الانتقال من اتباع النظم الإدارية لبنك التنمية الجنوب أفريقي DBSA والاندماج في الاتحاد الأفريقي من خلال اعتماد النظم المالية والإدارية للاتحاد الأفريقي والقواعد والسياسات والممارسات

54. كجزء من العملية الشاملة للتكامل في الاتحاد الأفريقي، تخضع أمانة الآلية حالياً لعملية الانفصال عن بنك التنمية الجنوب أفريقي والذي حتى الآن يقوم بإدارة شؤون الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في المجالات المالية والإدارية، ويشمل إصدار عقود الموظفين، ومن أجل تيسير الانفصال عن بنك التنمية الأفريقي والتكامل في نظم الاتحاد الأفريقي أرسلت مفوضية الاتحاد الأفريقي بناء على طلب أمانة الآلية فريقاً من الخبراء في المجالات الإدارية المختلفة وخاصة الموارد البشرية وإدارة الرواتب وكذلك في المجال المالي وتكنولوجيا المعلومات وعمليات التسجيل لتقييم الاحتياجات ونقل المعرفة والتدريب ولوضع الانظمة ومن المتوقع أيضاً انضمام فريق عمل من الاتحاد الأفريقي في مجالات التخطيط الاستراتيجي والمراجعة والتدقيق وخدمات المراسم.

55. تفاوض فريق الخبراء للاتحاد الأفريقي مع بنك التنمية الجنوب أفريقي على الموعد النهائي لفك الارتباط المالي والإداري في 31 ديسمبر 2012 (أو قبل ذلك إذا أمكن).

56. فى هذه الأثناء، عمل الفريق والأمانة من أجل فك الارتباط فيما يختص بإدارة الموارد البشرية بحلول شهر يونيو/ يوليو 2012، حيث تستطيع الآلية (لديها مصادر للميزانية خاصة بها كما نوقش أعلاه) إصدار عقود الموظفين وذلك لأول مرة وبناء على النماذج المستخدمة فى الاتحاد الأفريقي. والجدير بالذكر بأن لجنة الاختيار والتحديد لنقاط الاتصال المحوري فى اجتماعها الأول الذى عقد فى أديس ابابا فى 4 مايو 2012، احاطت علما بأن هذه العملية تجرى بشكل مشترك من قبل الأمانة ومفوضية الاتحاد الأفريقي وقدمت دعمها ودعت إلى استكمال العملية.

57. وفى المقابل، فيما يختص بوكالة نيباد للتخطيط والتنسيق كان أحد الدعائم الهامة لتحقيق تكاملها فى الاتحاد الأفريقي هو اعتمادها للنظم الادارية والمالية للاتحاد الأفريقي والقواعد والسياسات، وفى هذا الشأن تجدر الإشارة إلى الدورة الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي الذى عقد فى مابوتو فى يوليو 2003، حيث كلف رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتشاور مع رئيس اللجنة التنفيذية من أجل " مواعة وتنسيق شروط الخدمة وإجراءات التوظيف والمساءلة مع تلك للجنة".

58. تبعا لذلك، وبناءً على الاتفاق بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس مجلس إدارة وكالة نيباد لتيسير اعتماد قواعد الاتحاد الأفريقي والسياسات والإجراءات فى مجالات مثل الإدارة المالية والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والمراجعة والتدقيق، قام فريق من الإدارات المعنية بالاتحاد الأفريقي بزيارة عمل لأمانة النيباد فى عام 2010، أجرى خلالها تقييم للاحتياجات فى المجالات المختلفة بما فى ذلك التوظيف والمتطلبات الهيكلية وقدم توصياتها فى هذا الشأن كما عمل على نقل المعرفة وتدريب الموظفين.

العلاقة بين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران وأجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي بخلاف البرلمان والمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين والمفوضية

59. يجب النظر أيضا فى إقامة العلاقات بين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران وأجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي الموسع الأخرى والمكلفة بالتركيز على الطابع المتعدد الأوجه للحكم فى أفريقيا بدلا من التركيز على القضايا المتعلقة بالسياسة والإدارة والمالية والميزانية. وفى الواقع العلاقات بين هذه المؤسسات والأجهزة الأخرى للاتحاد الأفريقي من جهة والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران من جهة أخرى لن يثير بالضرورة قضايا حول استقلالية الآلية ومع ذلك إقامة علاقات عمل مع هذه الأجهزة لإثراء عمل الآلية ينبغي أن يعتبر أحد الفوائد التى ستعود على الآلية نتيجة تكاملها مع الاتحاد الأفريقي وهذه الأجهزة تشمل وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق ومجلس

الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد والمحكمة الأفريقية والمجلس الثقافي والاقتصادي والاجتماعي ومجلس السلم والأمن واللجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب واللجنة الأفريقية للخبراء المعنين بحقوق الطفل ورفاهيته فضلا عن المجموعات الاقتصادية الاقليمية.

60. قد تسعى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران من خلال الأمانة إلى إقامة علاقات على المستوى العملي مع الأجهزة والمؤسسات المذكورة أعلاه، وقد تقوم أيضا كمؤسسة بإنشاء قنوات الاتصال والتشاور مع هذه الهيئات على أعلى المستويات وذلك من خلال التفاعل مع لجنة نقاط الاتصال المحوري والمنتدى عند الاقتضاء.

61. كما يجب الإشارة إلى أن في ظل السياق العام لتشجيع الآلية كمؤسسة على إقامة علاقات مع الأجهزة والمؤسسات المذكورة، تمنح (الفقرة 41) من إجراءات التشغيل فريق الآلية مسئولية " تقديم قائمة للمنتدى بالمؤسسات المناسبة أو الأفراد لإعداد التقييمات الفنية ومراجعة الأقران" كجزء من المسؤولية الرئيسية المتمثلة في تقديم تقرير سنوي للمنتدى حول تنفيذ مراجعة الأقران وتقديم توصيات استنادا إلى المراجعات الدورية.

أ) العلاقة بين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والنيباد

62. كما ذكر أعلاه، القضايا المتعلقة باستقلالية الآلية لا تنشأ مع هيئات مثل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والتي لا تعتبر أجهزة إدارية أو سياسية في حد ذاتها، على غرار الأجهزة الأخرى بالاتحاد الأفريقي والمتمثلة في البرلمان والمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين. ومع ذلك ينبغي تحديد معالم العلاقة بين النيباد والآلية لتحقيق الوضوح عن كيفية قيام هاتين المؤسستين التابعتين للاتحاد الأفريقي وذو الاصل المشترك من الناحية التاريخية بالعمل معا من أجل تيسير تحقيق التكامل بينهما في المجالات المختلفة للحكم.

63. تستطيع وكالة نيباد والآلية الأفريقية التعاون في مجالات تعبئة الموارد والمساعدة التقنية وخصوصا في المرحلة التالية لمراجعة الأقران وتنفيذ برامج المراجعة/ وبرامج العمل الوطنية.

64. مع الإشارة بالتحديد إلى دور فريق الآلية في هذا الشأن، تجدر الإشارة إلى أحكام إجراءات التشغيل والتي تصف¹³ الفريق "كيان متخصص للآلية، واستنادا إلى الفقرة 40" يتولى مسئولية التالي: " استعراض واستدامة وتعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة المعنيين مثل الدول المشاركة في الآلية والشركاء الاستراتيجيين لنيباد بما في ذلك وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق".

(ب) العلاقات بين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والمجموعات الاقتصادية الإقليمية:

65. تبدو حاليا العلاقات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية بما في ذلك على مستوى الامانات العامة شبه معدومة، وبالنظر إلى الدور الحيوي الذي حدده الاتحاد الأفريقي للمجموعات الاقتصادية باعتبارها لبنات البناء لتحقيق التكامل القاري، ينبغي العمل نحو إقامة علاقات رسمية بين الآلية والمجموعات الاقتصادية خاصة وأن الآلية تدمج حاليا في الاتحاد الأفريقي، ومن الضروري الإشارة إلى أن إحدى الوثائق الرئيسية للآلية بعنوان " الأهداف والمعايير والمبادئ والمؤشرات اللازمة للآلية" تشمل من بين أهدافها الأسراع نحو تحقيق التكامل الإقليمي من خلال المشاركة في تنسيق السياسات النقدية والتجارية والاستثمارية مع الدول المشاركة.⁷

66. ينبغي أن تسمح عملية دمج الآلية في الاتحاد الأفريقي بوضع تعريفا صحيحا للطرق والوسائل التي من خلالها تنظم العلاقات بين أمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، مع الأخذ في الاعتبار بالدور القيادي والتنسيقي لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في تحقيق التكامل القاري ومن أجل تحقيق التماسك والتكامل فيما يتعلق باختلاف الأولويات والبرامج على الصعيدين القاري والإقليمي لكل منها. وهذا أمر هام حيث أن الآلية تعمل على المستوى القطري بالقارة وتضطلع بمهام مراجعة الدول وأنشطة بناء القدرات.

67. سوف يتركز التعاون بين الآلية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على قيام الأخيرة بتنسيق الدول الأعضاء في مناطقها، ويمكن أيضا تقديم دعوات لرؤساء المجموعات الاقتصادية لحضور اجتماعات المنتدى.

(ج) العلاقات مع المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ولجنة حقوق الإنسان والشعوب والبرلمان الأفريقي العام واللجنة الأفريقية للخبراء المعنين بحقوق الطفل ورفاهيته ومجلس السلم والأمن ومجلس الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد والمجلس الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للاتحاد الأفريقي.

68. من المستحسن أن تعمل الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران نحو إثراء علاقاتها مع الاتحاد الأفريقي، وذلك من خلال إقامة العلاقات مع أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي الأخرى العاملة في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم السياسي، وتشمل المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ولجنة حقوق الإنسان والشعوب والبرلمان الأفريقي العام ولجنة حقوق الطفل ومجلس السلم والأمن ولجنة مكافحة الفساد والمجلس الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى إحدى الوثائق الرئيسية للآلية بعنوان " منظمة وعمليات الآلية

الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران¹⁴ والتي تنص على أن منتدى الآلية فيما يتعلق " بقضايا حقوق الانسان والحكم الديمقراطي والسياسي" سوف يطلب من الأجهزة أو اللجان أو الوحدات المختصة بالاتحاد الأفريقي والمكلفة بالفعل بمسؤوليات تقييم مماثلة محددة ولديها القدرة بإجراء التقييمات الفنية للدول التي سيتم مراجعتها، وحدد الهيئات التالية: اللجنة الأفريقية لحقوق الانسان ولجنة حقوق⁸ الطفل ومجلس السلم والأمن والمحكمة الأفريقية⁵⁹¹.

خامسا - التوصيات:

69. في ضوء ما سبق، قدمت اللجنة الفنية التوصيات التالية بغرض أن تشكل الاساس لوضع اقتراح حول دمج الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد طلب أن يتم دراسة ومناقشة التوصيات ومن ثم أن يتم عرضها أولاً على لجنة نقاط الاتصال المحوري الأربعة ثم لجنة الاختيار والتحديد، ثم إلى لجنة نقاط الاتصال المحوري ككل لاعتمادها. ويقترح ايضاً أن توصي لجنة نقاط الاتصال المحوري بشمل آراء الهيئات الأخرى للآلية وهي الفريق والأمانة والعمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق مشاورات كاملة.

70. وينبغي بعد ذلك عرض التوصيات على منتدى الآلية الأفريقية، بوصفها الجهاز الاعلى بالآلية من أجل الوصول إلى موقف نهائي للآلية حول هذا الموضوع.

71. بالإضافة إلى ذلك (بناء على المشورة المقدمة من مفوضية الاتحاد الأفريقي في هذا الشأن) سوف يعرض المقترح على البرلمان الأفريقي وفقاً للفقرة رقم 4 بهذه الورقة من أجل " إعطاء الفرصة لرؤساء دول المنتدى للمشاركة والتشاور مع بقية الأقران" بالبرلمان الأفريقي "أعلى سلطة في الاتحاد الأفريقي" ويهدف منح البرلمان الأفريقي والمنتدى الفرصة للعمل معا من أجل التوصل إلى " تعريف مشترك للشروط والاحكام والقواعد القانونية والإجراءات والمبادئ التي سيتم بموجبها تنفيذ عملية التكامل مع الأخذ في الاعتبار بوجهة نظر الآلية الخاصة بأن تتضمن الآلية للاتحاد الأفريقي كمؤسسة مستقلة".

72. سوف يسعى المنتدى للحصول على قرار من البرلمان الأفريقي يشمل:

¹⁴: الملحقه بالاعلان حول الديمقراطية والحكم السياسي والمؤسسي، كما اعتمد من قبل منظمة الوحدة الأفريقية برؤساء الدول والحكومات (القرار رقم (AHG/235(xxxvii))⁸

⁹: في الفقرة رقم 6.3

(أ) التأكيد على ضرورة الدمج الرسمي للآلية في الاتحاد الأفريقي نظرا للاصول التاريخية التي تجعل الاتحاد الأفريقي المؤسسة الرئيسية، ووفقا للاعلان حول الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي والمؤسسي الذي اعتمده البرلمان عام 2002، وايضاً بناءً على القرار المشار إليه في الفقرة رقم 1 من هذا التقرير، والذي يشير إلى القرار الذي اعتمده البرلمان الأفريقي في دورته الحادية عشر بشرم الشيخ في شوليو 2008 وينص على "ينبغي أن تصبح هياكل الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بما في ذلك المنتدى والفريق والأمانة جزءا من هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي"، ولم يشتمل القرار على إدراج لجنة نقاط الاتصال المحوري التي أنشئت رسميا في يناير 2012، اي بعد صدور القرار.

(ب) الاعتراف بالآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران كهيئة مستقلة داخل الاتحاد الأفريقي، وذلك للأسباب التالية:

1. أنها جهاز رئيسي في الاتحاد الأفريقي مكلف بمسؤولية تنفيذ مهام خاصة ومحددة تتعلق بالحكم على المستوى القاري.

2. يتطلب الطابع الطوعي للانضمام إلى عضوية الآلية إعداد ميزانيات منفصلة من قبل ممثلي الدول الاعضاء، ودفع مساهماتهم المالية مباشرة إلى الآلية وهذا يحدث خارج إطار عمل الميزانية الرئيسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي والهياكل والمؤسسات الأخرى مثل المحكمة الأفريقية واللجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب والمجلس الاقتصادي والثقافي والاجتماعي حيث يتم اعتماد الميزانيات الخاصة بهم من قبل لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي والبرلمان. نشأ هذا الموقف للآلية عن ضرورة عملية وقانونية حيث من خلال إجراءات التشغيل تم تولية مسؤولية إدارة الميزانية وتعبئة الموارد إلى ممثلي دول الأعضاء بالآلية المنظمة في لجنة نقاط الاتصال المحوري.

3. تعريف وتحديد معلمات الاستقلالية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بمختلف أجهزتها بما في ذلك كيفية قيام الأجهزة الادارية والسياسية المتمثلة في المنتدى ونقاط الاتصال المحوري والأمانة الاتصال بمختلف الهيئات النظرية في الاتحاد الأفريقي وتحديدًا بالأجهزة السياسية والإدارية مثل البرلمان والمجلس التنفيذي واللجان الفنية المتخصصة ولجنة الممثلين الدائمين على النحو المبين أدناه:

- **العلاقة بين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والبرلمان الأفريقي:** لا ينبغي تأسيس منتدى الآلية ك لجنة فرعية للبرلمان الأفريقي يستوجب تقديم التوصيات إلى البرلمان لقرارها، وهذا يختلف عن اللجنة التنفيذية لنيياد حيث كونها لجنة فرعية للبرلمان الأفريقي ترفع توصياتها إلى البرلمان لقرارها

واتخاذ القرار النهائي بشأنها. ومع ذلك ومن أجل الحفاظ على الروابط بين الآلية والاتحاد الأفريقي ككل، قد يكون مناسباً أن ينص القرار الذي سيعتمده البرلمان على أن يقوم المنتدى بتقديم تقارير دورية حول أنشطتها بما في ذلك نتائج بعثات مراجعة الأقران، وأن يحدد القرار أن يكون ذلك بغرض العلم فقط وليس بغرض الحصول على تأييد البرلمان. وهذا الأمر مدعم بأساس تشريعي حيث أن أحد الوثائق الأساسية للآلية حول منظمة وعمليات الآلية تتطلب الآلية أن "تقدم التقارير إلى هيكل الاتحاد الأفريقي المناسبة" وأن تم تأسيس هذه الممارسات من شأنها أن تؤدي إلى توفير فرصة سانحة لتعميم أنشطة الآلية، كما توفر الوثيقة المشار إليها أعلاه الدعم التشريعي من خلال النص القائل بأن الامانة عليها تعميم تقارير مراجعة الأقران. ويوصى أيضاً أن يشمل القرار عقد المشاورات وتبادل المعلومات بين الجهازين في الفترات الفاصلة بين دورات كل منهما.

● **العلاقة بين نقاط الاتصال المحوري للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والمجلس**

التنفيذي واللجان الفنية المتخصصة: يتشكل المجلس التنفيذي من وزراء خارجية الدول الاعضاء في الاتحاد الأفريقي ويتولى اعتماد برامج العمل وميزانيات الأجهزة والمؤسسات الأخرى بالاتحاد الأفريقي المقدمة من لجنة الممثلين الدائمين. وذلك يختلف عن نظام الآلية الأفريقية حيث تتولى لجنة نقاط الاتصال المحوري مسؤولية اعتماد برنامج العمل والميزانية. ولا يزال من الممكن توفير قنوات ملاءمة تستطيع من خلالها أن تعقد نقاط الاتصال المحوري المشاورات مع نظرائهم في المجلس التنفيذي واللجان الفنية المتخصصة عند الاقتضاء.

● **العلاقة بين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ولجنة الممثلين الدائمين:** إذا دمجت

ميزانية الآلية الأفريقية لمراجعة الأقران بالاتحاد الأفريقي، سوف يكون من الضروري التحدث عن العلاقة بين الآلية ولجنة الممثلين الدائمين، ولكن هذا الأمر غير وارد كما هو موضح في الفقرة السابقة أعلاه، وبالتالي حيث لا يمكن تأسيس العلاقة بين نقاط الاتصال المحوري للآلية والمجلس التنفيذي على أساس اعتماد الميزانيات فإن ذلك يطبق أيضاً على العلاقات بين نقاط الاتصال المحوري للآلية ولجنة الممثلين الدائمين. وبالرغم من إمكانية إقامة علاقات ذات طابع استشاري بين نقاط الاتصال المحوري للآلية والمجلس التنفيذي لن يكون ذلك ممكن تحقيقه مع لجنة الممثلين الدائمين وذلك لأن الآلية ليس لديها جهاز لتمثيل الدول الاعضاء على مستوى السفراء كما هو الحال في الاتحاد الأفريقي وبالتالي قد يكون غير عملي العمل على إقامة العلاقات بين الآلية ولجنة الممثلين الدائمين.

الجدير بالذكر أيضا إلى أن لجنة الممثلين الدائمين قد يكون لها رأي مماثل بشأن سلطاتها الادارية والمالية على الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، وتجدر الإشارة هنا بأن في ديسمبر 2011، طلب رئيس فريق الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران من لجنة الممثلين الدائمين السماح له بحضور الاجتماع المقترح للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين حول الاصلاحات الهيكلية، وتم إبلاغ الآلية بأن اللجنة الفرعية للاصلاحات الهيكلية بعد النظر بعناية في رسالة فريق الآلية وقرارات مؤتمر القمة غير العادية للآلية الذي عقد في الجزائر عام 2007، قررت بأن " ليس من مهامها مناقشة الهيكل المقترح للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، ولذلك تم حذف هذا البند من جدول الأعمال وبالتالي ليست هناك حاجة أن يأتي وفد الآلية إلى أديس ابابا".

• العلاقة بين أمانة الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومفوضية الاتحاد الأفريقي: ينبغي أن ينظر إلى

وضع أمانة الآلية كهيكل مستقل وحجر الزاوية لاستقلالية الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ككل. تنص إجراءات التشغيل على أن أمانة الآلية مسؤولة عن إعداد اجتماعات المنتدى ونقاط الاتصال المحوري فضلا عن خدمة الفريق من خلال توفير السكرتارية وخدمات الدعم التقني والاداري والتنسيقي. إذا تم اعتبار الأمانة مسؤولة أمام مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي والامتنال لتوجيهات نقاط الاتصال المحوري فضلا عن دعم أعمال الفريق سيؤثر ذلك على استقلالية الآلية بكاملها من حيث ممارسة مهمتها الحساسة من الناحية السياسية، وبالتالي لا يوجد احتياج أن تمثل الامانة لتعليمات رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي كما هو الحال في مضمون العلاقة بين وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق ومفوضية الاتحاد الأفريقي. اعتمد البرلمان الأفريقي في دورته الرابعة عشر قرارا يمنح رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي "سلطة الإشراف" على وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق. كما قرر البرلمان عام 2008، بأن على رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي العمل على توفير " المرونة الكافية واللازمة لتنفيذ مهامها" لوكالة نيباد للتخطيط والتنسيق والحفاظ على هوية برامج النيباد داخل الاتحاد الأفريقي. "المرونة" الممنوحة لوكالة نيباد للتخطيط والتنسيق ليست على قدم المساواة مع الاستقلالية التي تسعى إليها الآلية، حيث تنص إجراءات التشغيل للآلية على أن نقاط الاتصال المحوري مسؤولة عن رفع التوصيات إلى المنتدى وتعيين رئيس مجلس الإدارة والأمانة.

في غضون ذلك، من المفهوم أن يشمل إدماج الآلية بالاتحاد الأفريقي تعزيز تنسيق ومواءمة البرامج والأنشطة بين أمانة الآلية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأيضاً مواءمة القواعد والسياسات المتعلقة بشروط الخدمة والتوظيف وغيرها من مجالات التنظيم الإداري والمالي للآلية مع تلك لمفوضية الاتحاد الأفريقي. علاوة على ذلك فإنه ينطوي أيضاً

على منح الحصانات الدبلوماسية والامتيازات لموظفي أمانة الآلية وذلك وفقا للاتفاقية العامة حول امتيازات وحصانات منظمة الوحدة الأفريقية والتي ينظمها اتفاق البلد المضيف عن طريق التفاوض بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والبلد المضيف.

العلاقات بين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والأجهزة والمؤسسات الأخرى للاتحاد الأفريقي:

73. ينبغي أن يشجع قرار البرلمان الأفريقي الآلية على إقامة علاقات (غير موجودة حاليا) مع أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي الأخرى والمكلفة بالتركيز على الطابع المتعدد الأوجه للحكم في أفريقيا بدلا من القضايا المتعلقة بالسياسة والإدارة والمالية والميزانية. وفي الواقع العلاقات بين هذه المؤسسات والأجهزة الأخرى للاتحاد الأفريقي من جهة والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران من جهة أخرى لا يثير بالضرورة قضايا حول استقلالية الآلية ومع ذلك إقامة علاقات عمل مع هذه الأجهزة لإثراء عمل الآلية ينبغي أن يعتبر أحد الفوائد التي ستعود على الآلية نتيجة تكاملها مع الاتحاد الأفريقي. وهذه الأجهزة تشمل:

أ. وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق، نظرا للامكانيات المتوفرة بها في مجال تعبئة الموارد والمساعدة التقنية وخصوصا في ظل قيام الآلية ببعثات مراجعة الأقران وتنفيذ برامج العمل الوطنية. وفي الواقع تطالب الوثيقة الرئيسية للآلية الفريق العمل على استعراض واستدامة وتعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة المعنيين مثل وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق.

ب. مجلس السلم والأمن: نظرا للروابط القوية بين السلم والأمن والحكم خاصة في مجال منع الازمات والصرعات وتوطيد السلام في مرحلة ما بعد الازمات.

ت. الأجهزة والمؤسسات العاملة في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم السياسي مثل المحكمة الأفريقية والبرلمان الأفريقي العام والمجلس الأفريقي لمكافحة الفساد والمجلس الثقافي والاقتصادي والاجتماعي واللجنة الأفريقية لحقوق الطفل ورفاهيته: تنص الوثيقة الرئيسية للآلية حول " منظمة وعمليات الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران " على أن منتدى الآلية فيما يتعلق " بقضايا حقوق الانسان والحكم الديمقراطي والسياسي " سوف يطلب من الأجهزة أو اللجان أو الوحدات المختصة بالاتحاد الأفريقي والمكلفة بالفعل بمسؤوليات تقييم مماثلة محددة ولديها القدرة بإجراء التقييمات الفنية للدول التي سيتم مراجعتها".

ث. المجموعات الاقتصادية الإقليمية: مع عدم وجود علاقات بين الآلية والمجموعات الإقليمية الاقتصادية المكلفة بالقيام بدور الحيوي باعتبارها لبنات البناء لتحقيق التكامل القاري، فإن إقامة علاقات بينهما سيكون وفقا

لنصوص الوثيقة الرئيسية للآلية المذكورة أعلاه حول " الأهداف والمعايير والمبادئ والمؤشرات اللازمة للآلية " وتشمل من بين أهدافها الأسراع نحو تحقيق التكامل الاقليمي من خلال المشاركة فى تنسيق السياسات النقدية والتجارية والاستثمارية مع الدول المشاركة.

-

2014

Issues paper on the formal integration of the African Peer Review Mechanism (APRM) Into the African Union

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/878>

Downloaded from African Union Common Repository